تداعيات انهيار أسعار النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر
ـ تنمية القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية ـ

The repercussions of the collapse of oil prices and the inevitability of economic diversification in Algeria
Developing the tourism sector as a strategic option -

أ.د. علي حميدوش
جامعة المدية
أ. زهير بوعكريف
جامعة جيجل

ملخص: اختارت جميع الدول دون استثناء طريق التنمية، وحققت الكثير من الدول النجاحات التنموية، وتعرضت جل الدول للازمات الاقتصادية، ولكن هناك دول استطاعت الخروج منها بأقل التكاليف، وأخرى انهارت كنتيجة لذلك، ولا شك أن أسباب النجاح ودواعي الإخفاق متباينة، ولكنها متضمنة في نهج التنمية المتبع، وعليه فمن الواجب أن نبحث في مقالنا هذا لماذا تتعرض الجزائر في مسيرتها التنموية إلى الانهيار عقب كل هبوط في أسعار النفط؟ الجواب بسيط بساطة السؤال لأنها وبدون عبقرية اعتمدت في تنميتها على مادة أولية خام لا تملك حتى الحق في تسعيرها، وتخضع لمتغيرات خارجية لا تتحكم الجزائر فيها، لذا من الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، أن نبحث في سبل تنويع الاقتصاد الوطني، وفي تقديري أن أحد السبل المتاحة في ذلك هو القطاع السياحي لما تتوفر عليه الجزائر من مقومات تستطيع أن توظفها لذلك لتحقق النجاح المرغوب.
الكلمات المفتاحية: التنمية، أسعار النفط، الاقتصاد الجزائري، التنويع الاقتصادي، القطاع السياحي.

Abstract

All countries, without exception, have chosen the path of development, and they have achieved many developmental successes, and all states have suffered from economic crises, but there are countries have able to get out of by the lowest costs, and others have collapsed as a result, no doubt that the reasons for success and reasons for failure are varied, but they included in the followed development approach, thus; it is our duty to look in this article, why did Algeria undergo in its development career to collapse after all the collapse in oil prices? The answer is simple as the simplicity of the question, because it has adopted in the development on the initial raw material that it hasn't the right to price it and it has subjected to external variables which Algeria has no control over them. So it is necessary now more than ever to look at ways of the national economy diversification, and in my opinion, one of the ways it is available in the tourism sector, since Algeria has the elements that it can employ to achieve the desired success.
Keywords: development, oil prices, Algerian economy, economic diversification, tourism sector.

مقدمة

انهارت أسعار النفط بصورة حادة ومفاجئة منذ منتصف سنة 2014، في الوقت الذي كانت قد بلغت فيه مستويات قياسية، لتسجل أدني انخفاض في شهر جانفي 2016 ، وسجل سعر النفط في بعض الأحيان تكلفة استخراج برميل النفط للكثير من البلدان النفطية.

وفي الجزائر التي تعتمد بشكل رئيس على مداخيل المحروقات ، وهي المصدر الأول للاحتياطات الرسمية من العملة الصعبة، فإن كل انخفاض حاد في أسعار النفط يشكل تحدي كبير للاقتصاد الجزائري والذي تتضح أثاره السلبية على مختلف المتغيرات الاقتصادي الكلية، كل هذا يستدعي أخذ الأمور على محمل الجد لإيجاد الحلول اللازمة والانتقال من الاقتصاد المرتكز على الريع البترولي إلى التنويع الاقتصادي المبني على عدد أكبر لمصادر الدخل الأساسية، مراعين في ذلك قواعد التنويع الاقتصادي في حدود الموارد المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري. ولعل من بين أبرز القطاعات التي يمكن أن تسهم في استراتيجية التنويع الاقتصادي، القطاع السياحي لما تمتلكه الجزائر من مقومات طبيعية تسمح لها بالنهوض بهذا القطاع الذي يعتبر من أهم مصادر الدخل للكثير من بلدان العالم، بالنظر للعوائد المالية التي يمكن أن يوفرها في الأمدين المتوسط والبعيد وبشكل مستدام.

أهمية البحث: تتمثل أهمية هذا البحث عن البدائل الممكنة للاقتصاد الجزائري الذي مازال رهين الريع البترولي منذ الاستقلال في خضم الاضطرابات التي تعرفها هذه السوق، مع التأثير المفقود لها، وتعلم الدروس من التجارب الدولية الأخرى النفطية وغير النفطية.

هدف البحث: الاستفادة من تجارب النجاح في المحيط الدولي وكذا بلدان الجوار بما يسمح المزيد من تعظيم المنافع المادية من التنويع الاقتصادي، في الجانب الاقتصادي والمجتمعي.

الإشكالية: تقوم الإشكالية على الأدوار الاقتصادية التي يمكن أن يؤديها الاهتمام بالقطاع السياحي اقتصاديا، مما يعجل بالتنويع الاقتصادي وكسر قيود الاقتصاد الريعي، وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة غير معرضة للهزات والأزمات، أو التحجيم من حدتها.

وعلى ضوء ذلك تبرز إشكالية البحث في التساؤل التالي: **ما هي مكانة القطاع السياحي ضمن استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات انهيار أسعار النفط؟** وبناءا على التساؤل الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ماذا يمكن استخلاصه من دروس للتجارب الناجحة كي نقتفي سبل النجاح من تجاربها؟
- هل من الممكن أن نتعلم من محيطنا الدولي والمغاربي على وجه التحديد بعض النجاحات التي حققتها دول الجوار في تطوير وتفعيل القطاع السياحي كأحد المصادر المهمة للدخل؟
- ما هو المطلوب القيام به في هذا الميدان حتى نتمكن من جسر هوة وتحقيق الوثبة في القطاع السياحي؟

المنهج المتبع: من اجل ضبط وتنظيم المادة العلمية لهذا المقال بأقصر الطرق المنهجية الممكنة، فقد اعتمدنا على المنهج الوصفي بالاستدلال والاسترشاد من خلال ما هو متاح من دراسات علمية وبيانات إحصائية.

تقسيمات المقال: لأجل وضوح معالم البحث والانتقال السلس في أفكاره وبياناته، وللإجابة على الإشكالية المطروحة ، قمنا بتقسيم هذا العمل إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

- **المحور الأول:** تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري.
- **المحور الثاني:** التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لاستدامة التنمية.

- **المحور الثالث:** دور القطاع السياحي كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.
- **خاتمة** تتضمن خلاصة تقييمية لما يتوجب القيام به للنهوض بالقطاع السياحي.

المحور الأول: تداعيات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: تظهر تداعيات انهيار أسعار النفط جليا وبشكل واضح وصريح، وان كانت كل التصريحات الرسمية السابقة تحاول أن تنفي هذه التداعيات فإن الأمر بات أكثر وضوحا وبدأت آثارها السلبية تتجسد تتجلى في يوميات المواطن الجزائري.

أولا: أسباب انخفاض أسعار النفط: تاريخ النفط حافل بالأزمات والكثير من الدول تتغاضى عن هذه الحقيقة، وقد كانت أحداث أكتوبر في نهاية عقد الثمانينات من القرن الماضي كنتيجة للاعتماد المفرط على مداخيل هذه المادة، ولا شك أن أزمة منتصف سنة 2014 ما هي إلا حلقة في تاريخ الأزمات لهذه المادة الحيوية، وبقدر ما تتعدد الأسباب والعوامل للازمات المختلفة فان هناك نقاط مشتركة بينها، فأزمة عام 2014 ترجع إلى مجموعة من العوامل التي فرضت ضغوطا خاصة على الأسعار يمكن إبراز أهمها فيما يلي:

1. زيادة العرض: تعود هذه الزيادة بالأساس إلى طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي، حيث أضاف هذا المصدر الجديد حوالي 4.2 مليون برميل يوميا إلى سوق النفط الخام[1]، مما خلق تخمة في المعروض العالمي، إضافة إلى التغير الحاصل في السلوك الاستراتيجي لأعضاء منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك)، فقد أصبحت تستهدف الحفاظ على حصتها السوقية على حساب الأسعار خاصة من جهة البلدان النافذة فيها.

2. انخفاض الطلب: يرجع انخفاض الطلب العالمي على النفط بالأساس إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وخاصة في الدول الصاعدة وفي مقدمتها الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم مستهلك للطاقة، حيث سجل معدل نمو بـ 6.9% نهاية 2015 وهو أضعف معدل له منذ الأزمة المالية العالمية، إضافة إلى انخفاض طلب عدد من الدول التي تشهد صراعات عسكرية مند 2011 مع بداية ما يعرف بالربيع العربي وهو ذو وجهين بكون أن بعض الدول مصدرة أكثر من مستهلكة له.

3. ارتفاع قيمة الدولار الأمريكي: أدى قرار الاحتياطي الفدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة ب 0.25 % في نهاية ديسمبر 2015 إلى زيادة الطلب على الدولار مما رفع من قيمته أمام العملات الأخرى، وبحكم العلاقة العكسية والموجودة بين قيمة الدولار وأسعار النفط لكون النفط الخام مسعر بالدولار فإن ذلك ساهم في الانخفاض التدريجي لأسعار النفط.[2]

4. العامل السياسي: إضافة إلى العوامل الاقتصادية السابقة الذكر فإنه لا يمكن تجاهل دور العامل السياسي في التأثير على أسعار النفط، حيث انتقل الصراع بين الأطراف الفاعلة في العلاقات الدولية من اجل إعادة رسم خريطة المصالح الاستراتيجية وتوسيع مناطق النفوذ وخاصة في الشرق الأوسط، إلى استعمال أسعار النفط كوسيلة للتأثير على قرارات الدول وكبح إرادتها في التدخل في شؤون الدول الأخرى وقد ساهمت " السعودية – روسيا– إيران – الولايات المتحدة – العراق" وهي دول ذات قدرات إنتاجية كبيرة في إغراق أسواق النفط بكميات زائدة عن الطلب مما عجل في انخفاض الأسعار واستدامة هذا الانخفاض.

---

[1] -منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام رقم 42، 2015، ص36.

[2] -US Energy information administration energy statistics and short term energy outlook november 2014

باختصار كانت بداية الانخفاض الحاد في أسعار النفط مند العام 2014 بسبب جملة من العوامل التي سبق ذكرها، حيث أشارت التقديرات الأولية المتعلقة بإجمالي الطلب العالمي على النفط خلال شهر جانفي 2016 إلى انخفاضه بمقدار 2 مليون ب/ي مقارنة بالشهر السابق ليسجل 94.6 مليون ب/ي، بينما ارتفعت الكميات المعروضة من النفط خلال ذات الشهر إلى 99.5 مليون ب/ي وهو مستوى مرتفع بحوالي 3.9 مليون ب/ي عن حجم الطلب العالمي.

شكل رقم (03): تطور متوسط أسعار النفط (سلة أوبك) خلال الفترة 2010 جانفي 2016.

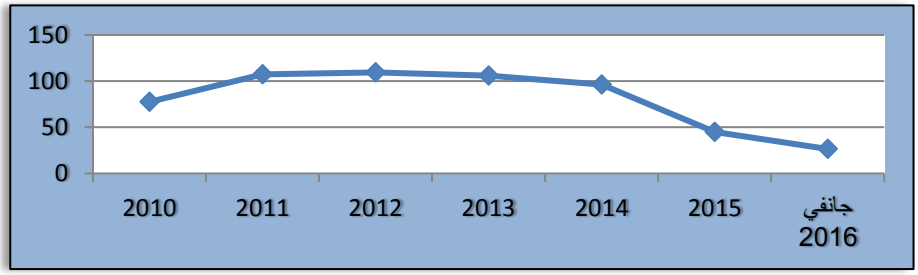

المصدر: تم تحصيل إحصاءات الشكل من التقرير الشهري للتطورات البترولية في الأسواق العالمية والدول الأعضاء لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول(أوابك)، الموقع: ..... *www.opec.org*, opec bulletin mars 2016.

هذه العوامل مجتمعة أدت إلى انخفاض أسعار النفط وهي خارج سيطرة الجزائر وليس بمقدورها التحكم فيها، وهذا ما يزيد من حدة الأزمة وتأثيراتها على مختلف المتغيرات الاقتصادية الوطنية.

ثانيا: انعكاسات أزمة أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. نستطيع تبيان الاثار السلبية لانهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري في مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التالية:

1. **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة:** ظهر جليا الارتباط الوثيق بين أسعار النفط وتقدير الموازنة العامة في الجزائر من خلال ما جاء في قانون المالية لسنة 2016 والذي عرف تقليص في حجم النفقات العامة بنسبة 8.8% مقارنة بسنة 2015، حيث سجل انخفاض في ميزانية التسيير بنسبة 3.3%، كما انخفضت ميزانية التجهيز بنسبة 16%، غير أن ضبط الإنفاق ما هو إلا جزء من معادلة المالية العامة في البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل إيجاد مصادر جديدة للإيرادات اعتبارا مهما آخر، وخلال سنة 2015 زاد عجز الموازنة العامة إلى الضعف مقارنة بسنة 2014 ليصل إلى أكثر من 16% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في الإيرادات النفطية الناتج عن انهيار الأسعار.

جدول رقم (01): انعكاسات أزمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة.

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016	*2017
نسبة الجباية البترولية إلى إجمالي الإيرادات العامة	%62	%60	%58	%38	%40
مجموع الإيرادات (مليار دولار)	35.8	33.4	30.1	26.8	28
مجموع النفقات (مليار دولار)	36.7	41.3	46.5	42.4	40.2
رصيد الموازنة الكلي	%0.9 -	%8 -	%16.4-	%15.6-	%12.2-

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات من: بيانات صندوق النقد الدولي، الخاصة بالجزائر، مايو 2016، الموقع: www.imf.org/ .
* تقديرات

2. **انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي:** تمثل الإيرادات النفطية 30% من الناتج المحلي الإجمالي للجزائر، وعليه فكل انهيار في أسعار النفط سوف تؤثر بشكل سلبي

ومباشر على ثلث هذا الناتج، وعليه من المتوقع أن ينخفض معدل النمو خلال سنة 2016 إلى3.4% حسب ما جاء في تقرير صندوق النقد الدولي.

جدول رقم (02): انعكاسات انهيار أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي.

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016	*2017
الناتج المحلي الإجمالي الجاري (مليار دولار)	209	211	208	200	-
معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	3.8	3.9	3.4	2.9
حصة قطاع المحروقات من الناتج المحلي الإجمالي	%30	%30	%29	%29	-

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من: بيانات صندوق النقد الدولي، الخاصة بالجزائر، مايو 2016، على الموقع: https://www.imf.org - بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2014. * تقديرات.

3. انعكاسات انهيار أسعار النفط على التجارة الخارجية: تظهر تجليات الانخفاض الكبير في أسعار النفط بشكل واضح وسريع على الميزان التجاري الجزائري الذي يمثل نصيب مداخيل النفط 98% من الصادرات الجزائرية، وكل عجز في الميزان التجاري بشكل سريع، يضعف قدرة الدولة على تأمين وارداتها بمستويات مريحة خلال السنوات القليلة المقبلة، وقد حدث ارتفاع حاد في عجز الحساب الجاري خلال سنة 2015 نتيجة لانخفاض الصادرات النفطية ومن المتوقع أن يتعمق هذا العجز في السنوات الموالية .

4. جدول رقم (03): انعكاسات انهيار أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016
حصة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات	%98.4	%97.5	%98	%98
مجموع الصادرات (مليار دولار)	65.82	61.17	35.13	45
مجموع الصادرات من المحروقات (مليار دولار)	63.66	58.36	33.08	-
مجموع الواردات (مليار دولار)	55	58.33	51.64	45
رصيد الحساب الجاري كنسبة من إجمالي الناتج المحلي	%0.4	%4.4-	%16.2-	%17.9-

المصدر :تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، مايو 2016، على الموقع: https://www.imf.org

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016.++++++ * تقديرات.

5. انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاحتياطيات الرسمية من العملة الصعبة: رغم الحجم الكبير من الاحتياطيات التي حضي بها الاقتصاد الوطني من العملة الصعبة قبل بضع سنوات من جراء أسعار النفط الخيالية المحققة، إلا أنها بدأت تتآكل بشكل سريع في ظل استمرار الانخفاض في الأسعار، فقد انخفضت بـ 35 مليار دولار خلال سنة 2015 لتبلغ 143 مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ 194 مليار دولار سنة 2013.

جدول رقم (04): انعكاسات انهيار أسعار النفط على احتياطيات العملة الصعبة

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016
إجمالي الاحتياطات (مليار دولار)	194	178	143	110
نسبة التغير (%)	-	%8.25-	%19.66 -	%23.08 -
الاحتياطات بالأشهر من الواردات	32.3	33.5	29.8	22.1

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، مايو 2016، على الموقع :https://www.imf.org

- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016. + * تقديرات.

6. انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية: يؤدي التراجع السريع في الاحتياطات المالية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية الذي يحتم على الجزائر زيادة الاقتراض لتمويل العجوزات المستقبلية، وذلك ما حدث من خلال إصدار سندات الدين المحلية كخطوة

أولى، أما الخطوة الثانية فهي العودة إلى المديونية الخارجية بإقدامها على طلب قرض من البنك الإفريقي للتنمية بـ 900 مليون دولار مع نهاية سنة 2016 والتي سوف تزداد في المستقبل إذا بقيت الأسعار في مستويات متدنية، بعدما سجلت الجزائر سابقة فريدة في تاريخ الدول بقيامها بالتسديد المسبق للمديونية والتخلص من آفاتها، وهي احد الإنجازات المضيئة في نفق الإخفاقات التنموية.

جدول رقم (05): انعكاسات انهيار أسعار النفط على المديونية الخارجية:

المؤشرات	2013	2014	2015	*2016
إجمالي الدين الخارجي (مليار دولار)	3.39	3.73	3.021	-
نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي الإجمالي	%1.6	%1.7	%1.8	%1.8

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من: بيانات صندوق النقد الدولي الخاصة بالجزائر، مايو 2016، موقع: www.imf.org - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016..... * تقديرات .

7. انعكاسات انهيار أسعار النفط على سعر صرف الدينار والقدرة الشرائية: يعتبر سعر النفط من المحددات الرئيسية لقيمة العملة الوطنية، وبمجرد انهيار الأسعار تتهاوي قيمة الدينار الجزائري، حيث بلغ 107.13 و117.05 دينار جزائري مقابل دولار وأورو في المتوسط خلال سنة 2015، بعدما كان مساويا ل:78.15 دينار، و106.89 دينار مقابل الدولار والأورو على التوالي خلال سنة 2014. ورغم أن هذا الانخفاض قد يكون متعمد من طرف البنك المركزي لتعويض الخسارة التي تتعرض لها المداخيل من العملة الصعبة الناتجة عن انهيار أسعار النفط، إلا أن قيمة الدينار من المتوقع أن تنخفض لاحقا إذا استمر تدهور أسعار النفط، وكما هو معروف فان الدينار الرخيص سيرفع أسعار المنتجات المستوردة المعروضة في السوق الوطنية وخاصة المواد الأساسية الاستهلاكية غير المدعمة من قبل الدولة، مما يعني تدني القدرة الشرائية للمستهلك، وارتفاع في نسب التضخم السنوية وما قد ينجر عنها من اضطرابات مجتمعية مجهولة العواقب.

ثالثا: التدابير المتخذة من طرف الحكومة لمواجهة صدمة انهيار أسعار النفط: لمواجهة هذا الظرف الاقتصادي الصعب اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات منها:

- استخدمت الحكومة الفوائض الموجودة في المالية العامة والمتاحة في صندوق ضبط الإيرادات للحد من أثار تراجع أسعار النفط على النمو.
- سمحت الجزائر بانخفاض سعر الصرف، كإجراء يسمح برفع حصيلة مداخيل النفط المقومة بالدولار الأمريكي عند تحويلها إلى الدينار الجزائري.
- تكريس تدابير التقشف في النفقات العامة في قانون المالية والميزانية لعام 2016 بغرض خفض التكاليف التي تتحملها المالية العامة وتحقيق وفرات، وقد انخفضت نفقات ميزانية 2016 مقارنة بعام 2015 بـ 8.8 %، حيث انخفض تقدير ميزانية التسيير بـ 3.3%، وانخفضت ميزانية التجهيز بـ 16%. وقد شملت تدابير التقشف الإلغاء التدريجي للنفقات غير المتكررة عبر تخفيض الاستثمار العمومي وتقليص الواردات، مع فرض رخص الاستيراد على الكثير من المنتجات وخفض التوظيف في القطاع العام وكذا بعض الإجراءات ذات الاثار الاجتماعية
- رفع بعض الرسوم بموجب قانون المالية لعام 2016 شملت أساسا رفع الرسم على القيمة المضافة على استهلاك الكهرباء والمازوت، وفرض حقوق جمركية بـ 15 % على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة.

- تضمين مشروع قانون المالية لسنة 2017 الكثير من الزيادات في الأسعار والضرائب والرسوم وهو ما جعل البعض يطلق علية قانون الضرائب وليس قانون المالية.

إن هذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من الآثار السلبية للأزمة، هي إجراءات ناجحة فقط في الأجل القصير لأن الهوامش الوقائية للمالية العامة (صندوق ضبط الإيرادات) سوف تنفد في غضون بضع سنوات إذا استمر انخفاض أسعار النفط. وعليه تحتاج الجزائر في هذا الظرف الصعب إلى صياغة استراتيجية اقتصادية تساعد في وضع ماليتها العامة على مسار أكثر ثباتا، وبالتالي لابد على صناع القرار في الجزائر أن يكرسوا جهودهم لتنويع النشاط الاقتصادي وإعطاء دفعة للاقتصاد غير النفطي، بالتوجه نحو استثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن تستفيد فيها الجزائر من مزايا نسبية (السياحة، الفلاحة)، تساعدها على اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها.

المحور الثاني: التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لاستدامة التنمية: أصبح واضحا أن البلدان التي تعتمد على مورد وحيد أو على عدد قليل من مصادر الدخل تعاني من اختلالات وهشاشة كبيرة في هيكلها الاقتصادي، وأنها تتعرض للاختلالات عقب كل انهيار في أسعار هذه المواد، وهذا ما يستدعي انتهاج استراتيجيات شاملة للتنويع الاقتصادي كأولوية وطنية للتخلص التدريجي من الاعتماد على مصدر وحيد للدخل بما يفضي إلى تنمية شاملة ومستدامة.

أولا: مفهوم التنويع الاقتصادي: يقصد بمصطلح التنويع الاقتصادي بصفة عامة تنويع الإنتاج وبالتالي تصدير قائمة واسعة من المنتجات، ويتضمن هذا التعريف كذلك صادرات الخدمات مثل الخدمات الصحية، التعليم والسياحة، وبالمعنى الواسع فالتنويع الاقتصادي يعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات[1]

والتنويع يمكن أن يشار فيه إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الصادرات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات.[2] كما يعني التنويع الاقتصادي عملية استغلال كافة الموارد وطاقات الإنتاج المحلية بما يكفل تحقيق تراكم في القدرات الذاتية، قادرة على توليد موارد متجددة، وبلوغ مرحلة سيطرة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية تنويع الصادرات حيث يعد التنويع من الأولويات التي تترجم الاهتمام بسد منابع التخلف والتبعية المفرطة والاعتمادية المستمرة على الخارج.[3]

أما بالنسبة للبلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع النفط كالجزائر، فالتنويع الاقتصادي يعني الحد من الاعتماد الشديد على صادرات ومداخيل قطاع النفط، وتطوير اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية، ومصادر غير نفطية للإيرادات، كما يشمل ضرورة تطوير القطاع الخاص فيها وإعطائه دورا رياديا.[4]

وعليه فإن مفهوم التنويع الاقتصادي ينصرف إلى دراسة إمكانية الشروط الأساسية من

---

[1] - Paul G Hare, Institutions and diversification of the economies in transition: Policy Challenges, Centre for Economic Reform And Transformation School of Management and Languages, Heriot-watt University, Discussion Paper 2008/04, jolly 2008

[2] - UNNITED NATIONS – NATION UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, Frame Work Convention on climate change – secretariat Tehran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003, page 6.

[3]- جوكوف اسكندروف ستبانوف، **البلدان النامية وقضاياها الملحة**، دار التقدم، موسكو، 1978، ص221

[4]- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري –أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص63.

حيث القدرات المادية والبشرية للبلد التي تسمح له بالانتقال التدريجي من التركيز إلى التنويع الاقتصادي.

ثانيا: قواعد التنويع الاقتصادي: يعتبر التنويع كأي دراسة متخصصة أخرى، تحتاج إلى إعادة التفكير في إطار ما تحققه من تحولات في التاريخ الاقتصادي، ومحاولة إسقاطه على الوقائع المعاصرة، وكما جاء في تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا بالأمم المتحدة حول التنويع الاقتصادي سنة (2006) هناك خمسة متغيرات تؤثر في عملية التنويع، والمتمثلة في:[1]

- ✓ **العوامل المادية:** تتمثل في الموارد، وتنصرف إلى مدى توفر الموارد المادية والبشرية والتقنية؛
- ✓ **السياسات العمومية:** السياسات المالية والتجارية والصناعية (من خلال تأثيرها على تعزيز القاعدة الصناعية)؛
- ✓ **متغيرات الاقتصاد الكلي:** سعر الصرف والتضخم والتوازنات الخارجية؛
- ✓ **المتغيرات المؤسسية:** الحوكمة، البيئة الاستثمارية والوضع الأمني؛
- ✓ **الوصول إلى الأسواق:** درجة الانفتاح على التجارة في السلع والخدمات ورأس المال، والحصول على التمويل.

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي: يمكننا حصر أهم أهداف التنويع الاقتصادي في البلدان النفطية (ذات النزعة الريعية) فيما يلي:

- إحداث سلسلة من التغييرات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد، سعيا للخروج من حالة الانحسار في مصادر الدخل والتقليل من الاعتماد المطرد والمفرط على سلعة واحدة ؛[2]
- التقليل من نسبة المخاطر الاقتصادية وزيادة القدرة على التعامل مع الأزمات والصدمات الخارجية، مثل تقلبات أسعار المواد الأولية كالنفط، أو الجفاف بالنسبة للمواد الزراعية والغذائية، أو تدهور النشاط الاقتصادي في الأسواق العالمية خاصة في الدول الشريكة؛[3]
- تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها؛
- تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، والتقليل من الاعتماد على الخارج في استيراد السلع الاستهلاكية، وتوفير فرص الشغل تحسين مستوى معيشة.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور مهم وأكبر في العملية الاقتصادية وتقليص دور الدولة والسلطات العمومية؛

رابعا: مبررات التنويع الاقتصادي: يمكن إبراز أهم مبررات ودوافع انتهاج التنويع الاقتصادي من خلال أهم المزايا التي يوفرها في النقاط التالية:

1. تقليص المخاطر المؤدية إلى انخفاض حصيلة الصادرات: قد يحدث أن تتعرض الدول ذات النزعة الريعية والتي تعتمد على تصدير منتج أو عدد محدود من المنتجات لازمات كنتيجة لانخفاض أسعار ذلك المنتج، فعند انخفاض أسعار (كما يحدث الآن مع انهيار أسعار النفط) المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد الصادرات من النقد الأجنبي بشكل كبير، مما يؤدي إلى

---

[1] - الموضوع متاح على النت الموقع : www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006

[2] – ناجي بن حسين، **دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006، ص91.

[3] - محمد أمين لزعر، **سياسات التنويع الاقتصادي**، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014، ص8.

تقليص قدرات البلد في تغطية الواردات أو تمويل عملية التنمية الاقتصادية، في المقابل فإن التنويع الاقتصادي سوف يقودنا إلى توسيع قاعدة السلع المصدرة، مما يؤدي إلى تقليص الخسائر الناجمة في حالة تقلب أسعار السلع المصدرة، مع استقرار أو ارتفاع أسعار الواردات؛

2. تقليص التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناجم عن تركز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تدبدب ملحوظ في مستويات الناتج المحلي الإجمالي،[3] وهذا ينتج عنه تسجيل معدل نمو اقتصادي منخفض، وعلى عكس ذلك فإن تنويع القاعدة الإنتاجية سوف يعطي انتعاش في مستويات الناتج المحلي الإجمالي.

3. تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال زيادة فرص الاستثمار، وتقليل المخاطر الاستثمارية، فتوزيع الاستثمارات على عدد كبير من النشاطات الاقتصادية، يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن التركيز .

4. زيادة إنتاجية رأس المال البشري: يسهم التنويع الاقتصادي في زيادة إنتاجية العمل ورأس المال البشري، ويؤدي بالتالي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي؛

5. توطيد درجة العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية: يسهم التنويع الاقتصادي الناتج عن زيادة عدد القطاعات الاقتصادية المنتجة في تقوية العلاقات التشابكية فيما بينها، مما ينجم عنه العديد من التأثيرات الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس ايجابيا على النمو الاقتصادي.

6. زيادة الفرص الوظيفية: التنويع يحفز النمو الاقتصادي، يحقق التنمية المستدامة، ويزيد من درجة الترابط والتشابك بين القطاعات الاقتصادية، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الطلب على العمالة ويولد الفرص الوظيفية وبالتالي يقلص من معدلات البطالة؛

7. زيادة القيمة المضافة: يعزز التنويع الراسي الروابط الأمامية والخلفية في الاقتصاد، لأن مخرجات القطاع ستشكل مدخلات إنتاجية لقطاع آخر، كما يسهم التنويع في توليد الفرص الوظيفية، ومن ثم ارتفاع دخول عوائد عناصر الإنتاج واستقرارها، مما يؤدي إلى تزايد القيمة المضافة المتولدة قطاعيا ومحليا.

سادسا: تجارب عالمية ناجحة في التنويع الاقتصادي: إن تناولنا لموضوع تنويع الاقتصادي الوطني وضرورة العمل على تعظيم المزايا النسبية للموارد المتاحة يقودنا إلى الاستشهاد بتجارب بعض الدول التي نجحت في تنويع مصادر دخلها وخاصة تلك البلدان التي جعلت من القطاع السياحي أحد روافد الاقتصاد على غرار الإمارات العربية رغم كونها دولة نفطية، إضافة إلى التجربة المغربية الرائدة بين دول المغرب العربي، وفيما يلي لمحة مختصرة عنهما:

1. **تجربة الإمارات العربية المتحدة:** تمتلك دولة الإمارات سادس وسابع أكبر احتياطيات النفط والغاز الطبيعي عالميا على الترتيب، ورغم أهميتها في المسيرة التنموية للإمارات العربية المتحدة، إلا أنها أدركت أن الاعتماد على هذا المورد لوحده يمثل خطورة كبيرة على الاقتصاد الوطني وقد يعرضها بصورة دائمة للتقلبات نظرا للتغيرات في أسواق النفط العالمية، فانتهجت استراتيجيات اقتصادية مُحفزة على التنويع الاقتصادي، حيث حققت الدولة نجاحا في زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الاقتصاد الوطني مثل الصناعات التحويلية، والطيران، والسياحة، والمصارف، والتجارة والعقارات، والطاقة البديلة. وتعطي الإمارات أولوية كبيرة لقطاع السياحة والسفر لتنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق المزيد من فرص العمل، في ظل جهودها المستمرة والمتواصلة لتحسين البنية التحتية، ورفع مساهمة القطاع السياحي

---

[3]- ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17/16/فيفري 2014، ص7.

في اقتصاد الدولة. وقد صنف المجلس العالمي للسياحة والسفر دولة الإمارات الأكثر استثمارا في صناعة السياحة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحتى على المستوى العالمي بمبلغ 27.4 مليار درهم سنة 2015[1]. وقد بلغت نسبة المساهمة الإجمالية للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 8.7% وهي قريبة جدا من المعدل العالمي بـ 9.8%، وقد استقبلت الإمارات حوالي 21 مليون سائح، وصنفت من أحسن الوجهات السياحية عالميا، وبذلك حققت إيرادات سياحية بلغت 26.2 مليار دولار أمريكي لذات السنة. وقد جاءت الإمارات في المرتبة الأولى عربيا والرابعة والعشرون عالميا في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي فيما يخص تنافسية السياحة والسفر لسنة 2015.وبانجاز نرسم اهم الإنجازات المحققة لذلك:

جدول رقم(07): تطور مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد الإمارات العربية المتحدة للفترة 2000-2015

السنوات	2000	2005	2010	2015
نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	5.8	6.9	8.7	8.7
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	4.1	8.5	16.4	26
إجمالي المساهمة المباشرة في التشغيل (ألف)	126	244.2	428.8	556.9

- http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterlyupdate
- http://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports, 2016.

2. تجربة المملكة المغربية: تعتبر المغرب من الدول العربية التي نجحت في تنويع اقتصادها، حيث انتقلت من الاعتماد على الفوسفات والزراعة إلى تنمية قطاعات أخرى ذات قيمة مضافة عالية مثل تركيب السيارات وصناعة الالكترونيات والطيران والاستثمار في الطاقات المتجددة والصناعات الغذائية وتطوير قطاع الخدمات مثل الخدمات المالية والاتصالات وخاصة القطاع السياحي الذي كانت له أهمية كبيرة في مخططاتها التنموية الثلاثية والخماسية مند سنة 1965، ولعل أبرزها السياسة السياحية 2000- 2010، فقد عرفت السياحة المغربية في إطارها تحولا كبيرا، مسجلة بذلك تحسنا هاما على المستويين الكمي والنوعي بالمقارنة مع سنة 2001، وهذا راجع بالأساس إلى الورشات المهيكلة المفتوحة مثل المخطط الأزرق، ومخطط مدائن، والاستراتيجية الواضحة للسياحة القروية والسياحة ذات الطابع المحلي، فضلا عن تطوير النقل الجوي، والاستراتيجية المعززة للترويج والإنعاش السياحي وإعادة تأهيل التكوين السياحي وإعادة التنظيم المؤسساتي. وقد كانت النتائج إيجابية في عمومها وسنقتصر على اهم المؤشرات باستعراض الجدول الاتي :

جدول رقم (06): تطور مساهمة القطاع السياحي في اقتصاد المملكة المغربية للفترة 2000-2015.

السنوات	2000	2005	2010	2015
نسبة المساهمة المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي (%)	6.1	8.7	8.8	7.7
عدد السياح الوافدين (مليون)	4.2	5.8	9.3	10.1
الإيرادات السياحية (مليار دولار)	2.3	5.4	8.1	7.2
إجمالي المساهمة المباشرة في التشغيل (ألف)	487.7	795.5	820	731

المصدر: وزارة السياحة المغربية، الإحصاءات السياحية، على الموقع: http://www.tourisme.gov.ma/ar /

- http://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports, 2016.

[1] - ممدوح عوض الخطيب، **التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي**، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17/16/فيفري 2014، ص7.

المحور الثالث: دور القطاع السياحي الجزائري كأحد الخيارات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي: أصبحت التنمية الشاملة تشغل اهتمامات معظم دول وحكومات العالم، غير أن تحقيق هذا لهدف يتطلب تعبئة وتجنيد كل الموارد المتاحة المادية منها والبشرية، ضمن سياسات واستراتيجيات قطاعية كلية وعلى هذا الأساس يشكل القطاع السياحي في الجزائر احد أهم القطاعات التي يعول عليها للمساهمة في تنويع القاعدة الاقتصادية، وخلق اقتصاد مستدام، قادر على مواكبة التطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، والحد من تداعيات الصدمات البترولية الدورية المرتبطة بالانخفاض الحاد في الأسعار.

أولا: أهمية القطاع السياحي في الاقتصاد العالمي: شهدت حركة السياحة الدولية تطورا ملحوظا وزيادة مطردة خلال العقود الستة الماضية، حيث ازداد عدد السياح من 25 مليون سائح سنة 1950 ليصل إلى 1.2 مليار سنة 2015، ومن المتوقع زيادة حجم حركة السياحة الخارجية لتصل إلى 1.6 مليار سائح سنة 2020. وحسب الأرقام التي يعلنها المجلس العالمي للسفر والسياحة، تتضح لنا الأهمية الاقتصادية للنشاط السياحي من خلال النقاط التالية:

- يشكل قطاع السياحة حوالي 9.8% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أي 7.2 تريليون دولار،[1] مما يجعله يحتل المرتبة الرابعة بين الصناعات العالمية، بعد صناعة النفط، الكيماويات والسيارات؛
- عائدات قطاع السياحة تشكل حوالي ثلث قيمة قطاعات الخدمات في التجارة الخارجية عالميا؛
- ساهم قطاع السياحة بحوالي 284 مليون فرصة عمل على مستوى العالم منها 108 مليون بشكل مباشر، والباقي في الصناعات المساندة والمكملة لها، وهذا يعني بأن 1 من كل 11 شخص فاعلين اقتصاديا على المستوى العالمي يعمل في الأنشطة السياحية، محققا بذلك معدل نمو قدر بـ 2.6%، ووفر حوالي 7.2 مليون فرصة عمل جديدة في العام 2015،
- بلغ حجم الاستثمارات في القطاع السياحي سنة 2015 ما قيمته 774.6 مليار دولار أمريكي؛ أن التوقعات المستقبلية لعام 2020 تشير إلى أن الإنفاق السياحي الدولي (العوائد السياحية) سيصل إلى حوالي ثلاثة تريليون دولار أمريكي، وان الاستثمارات في قطاع السياحة قد يصل إلى ما قيمته 2.7 تريليون دولار أمريكي.[2]

ثانيا: الآثار الاقتصادية للنشاط السياحي: يمكن للقطاع السياحي أن يساهم بشكل فعال في دعم جهود التنمية وهذا من خلال التأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية أهمها:

1. **أثر السياحة على ميزان المدفوعات:** وتشكل السياحة مصدرا هاما من مصادر العملات الأجنبية الذي تسعى دول العالم إلى الحصول عليها، وتزداد أهمية الدخل السياحي في ميزان المدفوعات خاصة في الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

- ✓ تدعم السياحة ميزان المدفوعات لهذه الدول أكثر من أي قطاع آخر حيث أن القدرة على المنافسة في مجال السياحة بالنسبة للدول النامية هو أكبر من القدرة على المنافسة في مجال الصادرات السلعية مع الدول المتقدمة؛
- ✓ أن التسربات الحاصلة في العملة الصعبة نتيجة للاستثمار في السياحة أو نتيجة واردات هذا القطاع يمكن استرجاعها وبأكثر قيمة وفي وقت أقصر مقارنة مع أي نشاط اخر؛

---

[1] - World Travel and Tourism Council, the Economic Impact of Travel and Tourism, March 2016, visit ww.wttc.org.

[2]- موفق عبد الجبار الحميري، **أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة**، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص5.

✓ إن معدل التغير في الصناعة السياحية هو أقل منه في الصناعات الأخرى، وهذا ما يلاءم الدول النامية والتي لا تستطيع في أغلب الأحيان مواكبة التطورات الهائلة والسريعة في القطاعات الأخرى نتيجة التطور التكنولوجي السريع في الدول المتقدمة؛

2. أثر السياحة على قطاع التشغيل: لقد بينت الدراسات العديدة أن التأثير مرتبط بالأهمية المعطاة للسياحة في الدخل الوطني وأولويتها في قائمة القطاعات الإنتاجية التي يتم الاستثمار فيها،[1] وطبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالتشغيل فان انجاز سريرين يؤدي إلى خلق منصب شغل واحد مباشر وثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالنشاطات الملحقة.

3. أثر السياحة على إعادة توزيع الدخل: تعمل السياحة على إعادة توزيع الدخل القومي وإعادة توزيع السكان جغرافيا ومهنيا وتحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم والقطاعات المختلفة في الدولة. إضافة إلى زيادة الدخل القومي وإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال حصول الدول المستضيفة للسياحة على العملة الصعبة كذلك تساهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فالتوسع في إنشاء مشروع سياحي قد يتبعه توسيع أو ظهور مشاريع جديدة تمارس أنشطة اقتصادية وخدماتية أخرى مرتبطة بذات النشاط، وبالتالي المساهمة في تسويق بعض السلع، ما يشجع على زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية، كما تعتبر وعاءاً ضريبيا هاما لما يترتب على النشاط السياحي من رسوم وضرائب، سواء كانت على شكل تراخيص أو ضرائب على الدخول أو الأرباح التجارية أو رسوم غير مباشرة.

ثانيا: روافد القطاع السياحي الجزائري: تتمتع الجزائر بمقومات سياحية كبيرة وخاصة الطبيعية منها تجعلها تحوز على كل متطلبات تطوير النشاط السياحي لو تم استغلال هذه الموارد الاستغلال الأمثل من خلال تنمية سياحية مستدامة وسياسات تسويقية فعالة.

1. أنواع المنتجات السياحية الجزائرية: نستطيع أن نميز بين خمسة أصناف هي، المنتج الصحراوي (السياحة الصحراوية)، المنتج الجبلي (السياحة الجبلية)، المنتج البحري (السياحة الشاطئية)، المنتج الحضري (سياحة التسوق، سياحة المؤتمرات)، والمنتج الصحي الحموي (السياحة العلاجية)، المنتج الثقافي والديني (السياحة الدينية والتاريخية).

2. طاقات الإيواء: تمثل طاقات الإيواء أو القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم واهتمام الدولة بالقطاع السياحي، وبالنسبة للجزائر فقد عرفت حظيرتها الفندقية تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لاستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، أو ما يعرف بالمخطط الوطني للتهيئة السياحية لأفاق 2025، وحسب الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار فقد أحصت 789 مشروع استثماري مصرح به خلال الفترة 2002- 2015، انبثق عنها ازيد من100 الف منصب شغل، أما في سنة 2015 فقد سجلت 232 مشروع مصرح به من المقرر أن يوفر 12680 منصب شغل[2]. ومع ذلك فرصيد الجزائر من طاقات الإيواء ضعيف مقارنة ببعض الدول السياحية على غرار الدول المجاورة، وخاصة في مواسم الذروة مثل فصل الصيف في المدن الساحلية التي لا يمكن تغطية الطلب على الإقامة الفندقية، ويلجأ المصطافون إلى استئجار منازل الخواص رغم كل المخاطر، ومن خلال الجدول المرفق تتضح لنا وضعية الحظيرة الفندقية في الجزائر لسنتي 2013 و 2014:

---

[1] -بوعكريف زهير، **التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر-**، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تسويق، جامعة منتوري قسنطينة، 2012، ص27.

[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار الموقع .....: www.andi.dz

الجدول رقم (08): وضعية الحظيرة الفندقية الجزائرية نهاية 2014

	2013		2014	
	عدد الفنادق	عدد الأسرة		عدد الفنادق
المجموع	1176	98804	المجموع	1176

المصدر: معطيات وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية، إحصائيات السياحة لسنة 2014 متاح على النت :الموقع: http://www.matta.gov.dz

3. عدد السياح الوافدين: تتمثل الخطوة الأولى هي كبح حجم السياح الجزائريين المتوجهين إلى الخارج وبالتحديد بلدان الجوار لأن مثل هذه الموجات التي تحدث خلال فصل الصيف والتي ضاقت بها سبل البحث ورداءة الخدمات السياحة على قلتها، وكذا طبيعة الخدمات المقدمة مع التباين في أسعارها، بالإضافة إلى تدني المعاملات الإنسانية التي تؤدي في غالب الأحيان إلى النفور، وهي في ذات الوقت تشكل نزيف كبير ومستدام لمداخيل الجزائر حيث تتوقف السلطات المسؤولة موقف المتفرج وفي بعض الأحيان تدعم مثل هذا الاستنزاف بجهل،

أما الخطوة الثانية فتتطلب تحسين المرفق السياحي الجزائري من جميع جوانبه المادية والبشرية والمعاملاتية حتى يكون أداة استقطاب، مع الإشارة إلى تسجيل تزايد محسوس في عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، حيث تضاعف عدد السياح بنحو 3 مرات من سنة 2000 أين بلغ 86600 سائح إلى سنة 2014 أين تجاوز العدد 2300000 سائح، إلا أن النسبة الأكبر تتمثل في الجزائريون المقيمون في الخارج بـ 59% من السياح الوافدين، كما يبقى الرقم المسجل في مستوى ضعيف مقارنة بالدول المجاورة حيث جلبت المغرب ازيد من 10 مليون سائح، أما تونس ورغم الاضطراب الأمني الذي تعرفه فقد سجلت ازيد من 6 مليون سائح لذات السنة. وبالنسبة للمغادرين من الجزائر فقدر أكثر من 2,8 مليون، وهذا ما يعكس العجز السياحي وعزوف السائح الجزائري عن السياحية الداخلية قبل استقطاب الأجنبي

جدول رقم (09): تطور عدد السياح الوافدين إلى الجزائر خلال الفترة (2010-2014)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السياح الوافدين	2070000	2395000	2634000	2732731	2301000

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من:

- http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update
- http://www.matta.gov.dz.

4. مساهمة السياحة في الاقتصاد الوطني: نستطيع أن نوجز مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري من خلال أثره على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجوانب التالية:

- **الناتج المحلي الإجمالي:** يسهم القطاع السياحي في الكثير من البلدان بشكل معتبر في اقتصاداتها ويحظى بمكانة الأولوية في الكثير منها، وفي الجزائر وبالإشارة إلى البيانات المرفقة نلاحظ ضعف نسبة مساهمة النشاط السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث لم تتعدى 3.9% على امتداد الفترة (2000-2015)، ويرجع هذا الضعف إلى المكانة غير اللائقة وكذا والاعتماد الكبير على مداخيل النفط ، كنتيجة للسياسات الاقتصادية المطبقة من فجر الاستقلال ، وكذا غياب إرادة فعلية لتطوير القطاع وزيادة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (10): مساهمة للقطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر

السنوات	2000	2005	2010	2015
نسبة المساهمة (%)	3.1	3.9	3.4	3.5

المصدر: http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update

➢ **الإيرادات السياحية:** لا تمثل الإيرادات السياحية بالكاد شيئا يذكر وهي على قلتها متذبذبة وضعيفة، تعكس مكانة القطاع الهامشية في الاقتصاد الوطني، فقد بلغ متوسط إجمالي الإيرادات السياحية خلال الفترة (2000-2014) ما قيمته 212,06 مليون دولار، وسجلت سنة 2014 انخفاضا في الإيرادات السياحة بنحو 5,44 % عن سنة 2013 نتيجة تراجع عدد السياح الوافدين إلى الجزائر، وهو ما يظهره الجدول الموالي:

جدول رقم (11): تطور الإيرادات السياحية من العملة الصعبة في الجزائر.

السنوات	2000	2005	2010	2013	2014
الإيرادات السياحية (مليون دولار)	102	184	246	367	347

المصدر: http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update

➢ **التشغيل:** طبقا لتوقعات المنظمة العالمية للسياحة المتعلقة بالشغل، فإن انجاز سريرين يؤدي إلى خلق (01) منصب شغل مباشر و(03) ثلاثة مناصب غير مباشرة متعلقة بالأنشطة المرتبطة بالنشاط السياحي، وعليه فإن ترقية القطاع السياحي سوف يحقق العديد من المزايا للاقتصاد الوطني وعلى رأسها خلق مناصب شغل جديدة باعتبار القطاع السياحي له علاقات تشابكية مع عديد القطاعات الأخرى وعليه، فهو يساهم بطريقة مباشرة وغير مباشرة في خلق مناصب الشغل وخاصة في المناطق التي تقام فيها المركبات السياحية أو المرافق المكملة لها.

جدول رقم (12): تطور مساهمة السياحة في التشغيل في الجزائر

السنوات	2000	2005	2010	2015
المساهمة المباشرة (ألف)	154.7	258.9	154.1	327.3
المساهمة المباشرة وغير المباشرة) ألف)	292.4	528	539.5	630.4
نسبة المساهمة المباشرة (%)	2.5	3.2	2.6	3

المصدر: تم تجميع هذه الإحصاءات انطلاقا من: -World Travel and Tourism Council Data, 2016

- http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterly-update

5. تنافسية السياحة الجزائرية: تنبثق قوة أي بلد في قطاع أو صناعة السياحة من قوة وقدرة السياحة على التأثير على اقتصاده وقدرته على المنافسة إقليميا وعالميا، وحسب تقرير تنافسية السياحة والسفر الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والذي شمل 141 دولة عالميا و14 عربيا في نسخته لسنة 2015، فقد جاءت الجزائر في المرتبة 123 عالميا و11 عربيا، وقد احتلت الجزائر المراتب الأخيرة عالميا وعربيا في مجال تنافسية السياحة والسفر والسبب راجع إلى ضعف أداء القطاع السياحي، وهذا ما لمسناه من خلال المعطيات السابقة الذكر.

الخاتمة:

إن الاقتصاد الحقيقي يهدف لإحداث تنمية حقيقية ومستدامة في شتى القطاعات، وإدخال عناصر إنتاجية جديدة في منظومته، تكفل زيادة الناتج المحلى الإجمالي للدولة وإحداث طفرة في فرص العمل المتاحة، وتكوين رؤوس أموال جديدة تضخ في شرايين الموازنة العامة للدولة بالتوجه نحو استثمارات في قطاعات تكون ضمن الميادين التي يمكن أن تستفيد فيها الجزائر من مزايا نسبية (السياحة، الفلاحة)، والتي تساعدها على اكتساب مزايا تنافسية لمنتجاتها.

يبقى القطاع السياحي في الجزائر لحد الآن لم يأخذ النصيب الكافي والجاد من الاهتمام، لجعله يساهم بشكل ايجابي وفعال في الاقتصاد الوطني، إذ يعتبر أحد الحلول المتاحة لتنويع القاعدة الاقتصادية في الجزائر، التي أصبحت حتمية لا خيار أمام متخذي القرار، لتقليص

التبعية المفرطة لقطاع النفط، وتجنب الآثار السلبية الناجمة عن التذبذب في الأسعار المرتبطة بعدة عوامل خارجية، في مقدمتها أداء الاقتصاد العالمي، ومن أجل قيام صناعة سياحية جزائرية وترقيتها للمستوى المرغوب الذي يخدم التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية للبلد يمكننا تقديم بعض التوصيات التي نراها ضرورية للنهوض بالقطاع السياحي وجعله من القطاعات الاستراتيجية للتنويع الاقتصادي في الجزائر وهي:

- ضرورة الحرص على متابعة التنفيذ الفعلي والحقيقي لبرامج المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لأفاق 2025، باعتباره الرؤية المستقبلية للسياحة الجزائرية على المدى الطويل.
- منح المزيد من الحوافز الضرورية من اجل إشراك القطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه للاستثمار في الصناعة السياحية؛
- للاستغلال الأمثل للإمكانيات السياحية التي تتوفر عليها الجزائر وكذا الاستفادة من تجارب الدول العربية خصوصا في تحقيق قفزة نوعية في استغلال مقوماتها السياحية.
- خلق بيئة مستقطبة للسياحة وغير طاردة لها بضرورة بناء ثقافة سياحية لدى أفراد المجتمع وتعميق الوعي بأهمية السياحة وعوائدها المجتمعية ليس لدى أصحاب القطاع والباحثين فقط، وإنما حتى لدى المواطنين العاديين، ويرتبط ذلك بإدخال هذه الثقافة في مناهج التعليم في مراحله المختلفة، بما يتفق مع متطلبات الترغيب السياحي وحسن استقبال السائحين؛
- لا بد من الاهتمام الجاد والحقيقي بالسياحة الداخلية من أجل تثبيت السائح الجزائري داخل بلده وتقليص حجم السياحة العكسية، من خلال مراجعة جودة وأسعار الخدمات السياحية المقدمة، وتفعيل دور الإعلام السياحي واستغلال التطور التكنولوجي في خدمة السياحة .

المصادر والمراجع :

1. الكتب باللغة العربية:

- جوكوف اسكندروف ستبانوف، البلدان النامية وقضاياها الملحة، دار التقدم، موسكو، 1978،
- محمد أمين لزعر، سياسات التنويع الاقتصادي، تجارب دولية وعربية، المعهد العربي للتخطيط، 2014،
- موفق عبد الجبار الحميري، أساسيات التمويل والاستثمار في صناعة السياحة، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2010،
- صلاح الدين خربوطي، السياحة صناعة العصر، الطبعة الأولى، دار حازم للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق،2002،

2-تقارير بالغة العربية:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام رقم 42، 2015، ص36.
- : صندوق النقد الدولي، مشاورات المادة الرابعة الخاصة بالجزائر، مايو 2016،
- بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2014.
- ، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 33، مارس 2016

3-مقالات:

- ممدوح عوض الخطيب، التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي، المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 17/16/فيفري 2014،
- عاطف لافي مرزوق، عباس مكي حمزة، التنويع الاقتصادي-مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج العربي وممكنات تحقيقه في العراق-، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، السنة العاشرة-المجلد الثامن – العدد الحادي والثلاثون، 2014،

4-رسائل واطروحات:

- شكوري سيدي محمد، وفرة الموارد الطبيعية والنمو الاقتصادي - دراسة حالة الاقتصاد الجزائري –أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011،
- ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2007/2006،
- بوعكريف زهير، التسويق السياحي ودوره في تفعيل قطاع السياحة-دراسة حالة الجزائر-، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة، تخصص تسويق، جامعة منتوري قسنطينة، 2012،

5-كتب باللغات الأجنبية:

- Paul G Hare, Institutions and diversification of the economies in transition: Policy Challenges, Centre for Economic Reform And Transformation School of Management and Languages, Heriot-watt University, Discussion Paper 2008/04, jolly 2008.
- UNNITED NATIONS – NATION UNIES, UNFCCC Workshop on Economic Diversification, Frame Work Convention on climate change – secretariat Tehran, Islamic Republic of Iran, 18-19 October 2003, page 6.
- Hirschman A, The Paternity of an index, American Economic review, 1964,
- Juan Felipe Mejia، Export Diversification and Economic Growth-An Analysis of Colombia's export competitiveness in the European union's Market-, School of Business Administration, EAFIT University, Colombia, 2011,

6-مواقع الانترنت:

- www.opec.org, opec bulletin mars 2016.

- www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2006
- http://www.tourisme.gov.ma/ar /
- http://www.wttc.org/research/economic-research/economic-impact-analysis/country-reports
- http://ar.knoema.com/WBWDIGDF2016Oct/world-development-indicators-wdi-quarterlyupdate
- World Travel and Tourism Council, the Economic Impact of Travel and Tourism, March 2016, visit ww.wttc.org.
- www.andi.dz